جلسة مباحثات بين وزير الخارجية ونظيره القبرصي

دعم جهود وقف الاعتداءات الإيرانية وتهديد حرية الملاحة الدولية

عقد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في مقر الوزارة أمس، جلسة مباحثات مع الدكتور كونستانتينوس كومبوس وزير الخارجية في جمهورية قبرص الصديقة، بمناسبة زيارته لمملكة البحرين.

وفي بداية الاجتماع رحب وزير الخارجية بالوزير القبرصي والوفد المرافق، مشيدا بعلاقات الصداقة التاريخية التي تربط بين البلدين الصديقين، وما وصلت إليه من مستوى متقدم على المستويات كافة، مؤكدا اهتمام مملكة البحرين بتطوير علاقات التعاون الثنائي واستكشاف فرص تعزيزها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتنموية، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

من جانبه أعرب وزير الخارجية القبرصي عن سعادته بزيارة مملكة البحرين، منوها بالصداقة الوثيقة التي تربط بين البلدين والشعبين الصديقين، والجهود المشتركة التي تبذل لتعزيز التعاون الثنائي والارتقاء به إلى مستويات أشمل، مؤكدا أن بلاده حريصة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، بما يلبي مصالحهما وأهدافهما المشتركة. وعبر عن تضامن جمهورية قبرص مع مملكة البحرين إزاء الاعتداءات الإيرانية على المملكة ودول مجلس التعاون الصديقة، معربا عن تهانيه لمملكة البحرين على نجاحها الدبلوماسي في استصدار القرار رقم 2817 من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإسهامها الفاعل في مناقشات المجلس للقضايا الإقليمية والدولية الراهنة.

وجرى خلال جلسة المباحثات مناقشة أوجه التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات والارتقاء به إلى آفاق أشمل في إطار الاتفاقات المبرمة بين البلدين، والتي تم التوقيع عليها خلال المباحثات الرسمية التي جرت بين حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، وفخامة الرئيس نيكوس خريستودوليدس رئيس جمهورية قبرص الصديقة، خلال الزيارة التي قام بها فخامته للمملكة في يناير الماضي لما من شأنه خدمة المصالح المتبادلة.

كما ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون المشترك على المستوى الدبلوماسي خلال رئاسة مملكة البحرين للدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئاسة جمهورية قبرص لمجلس الرئاسة في الاتحاد الأوروبي، لما من شأنه تعزيز الشراكة الوثيقة بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي وتحقيق أهداف وتطلعات الجانبين للسلم والأمن والازدهار.

كما تم خلال الاجتماع بحث تطورات الأوضاع الاقليمية، والاعتداءات الإيرانية المتواصلة على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى، وتداعياتها على الأمن والاستقرار الاقليمي، وتأثيرها على أمن الملاحة الدولية في الخليج العربي في ظل استمرار إيران في إغلاق مضيق هرمز في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقانون البحار.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون المشترك، لدعم الجهود الاقليمية والدولية الرامية إلى وقف الاعتداءات الايرانية على دول مجلس التعاون والدول العربية، وتهديد حرية الملاحة الدولية في مضيق هرمز وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2817(2026).

وزير الخارجية: قرار مجلس حقوق الإنسان بإدانة الاعتداءات الإيرانية انتصار للدبلوماسية البحرينية والعربية والشرعية الدولية

رحب الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارًا بالإجماع وتوافق الآراء بإدانة الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي استهدفت أراضي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، معتبرًا إياه انتصارًا جديدًا للدبلوماسية البحرينية والعربية، وتأكيدًا لموقف المجتمع الدولي الحازم برفض هذه الهجمات الجبانة وغير المبررة، والتزامه بحماية سيادة الدول وسلامة أراضيها وصون الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وأوضح وزير الخارجية أن اعتماد مجلس حقوق الإنسان لهذا القرار، استجابةً للمبادرة التي تقدمت بها مملكة البحرين نيابةً عن دول مجلس التعاون والأردن، واستنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم (2817)، يعكس المكانة المرموقة التي تحظى بها المملكة على الساحة الدولية، بفضل النهج الدبلوماسي الحكيم لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في الالتزام الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام قواعد الشرعية الدولية، وتعزيز الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وأشار الوزير إلى أن القرار تضمن إدانةً بأشد العبارات للهجمات الإيرانية الشنيعة باستخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، التي استهدفت المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت الطاقة والصناعة والموانئ والخدمات والمناطق السكنية والمقرات الدبلوماسية، معتبرًا إياها انتهاكًا صارخًا وجسيمًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخرقًا واضحًا لسيادة الدول وسلامة أراضيها، وتهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

وشدد على أهمية ما تضمنه القرار الأممي من مطالب واضحة بالوقف الفوري وغير المشروط لكل الهجمات الإيرانية غير المبررة ضد دول المنطقة، بما في ذلك محاولات استهداف الملاحة البحرية وإغلاق الممرات الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز، بما تشكله من تهديدات لسلاسل إمدادات الطاقة والتجارة العالمية، ومطالبتها بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وقرار مجلس الأمن الدولي، بشأن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتوقف عن أعمالها العدوانية والاستفزازية، بما في ذلك استخدام الوكلاء.

ونوه وزير الخارجية بما تضمنه القرار من مطالبة إيران بتقديم تعويضات كاملة وفعالة وفورية عن كل الخسائر البشرية والمادية والبيئية التي تسببت بها هذه الاعتداءات، وتكليف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مفصل حول آثار هذه الهجمات على حقوق الإنسان في الدول المتضررة، بما يعزز آليات المساءلة الدولية ويضمن إنصاف المتضررين، ومطالبة المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الهجمات.

وأعرب وزير الخارجية عن بالغ تقدير مملكة البحرين للمواقف التضامنية الصادقة التي أبدتها أكثر من مائة دولة شقيقة وصديقة، دعمًا لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك عقب رعاية 136 دولة لقرار مجلس الأمن رقم 2817 الصادر في 11 مارس الجاري بمبادرة بحرينية، مؤكدًا أن هذا الإجماع الدولي والتوافق الكبير يعكس وحدة الموقف العالمي في إدانة الاعتداءات الإيرانية السافرة وغير المشروعة، ويؤكد دعم سيادة الدول الخليجية والعربية الشقيقة واستقلالها، ورفضها القاطع لأي تهديد يمس أمنها واستقرارها.

وفي ختام تصريحه، أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ماضية في جهودها الوطنية لتعزيز الأمن والاستقرار، وحماية حقوق الإنسان في الأمن والسلامة، استنادًا إلى يقظة وكفاءة قواتها الدفاعية والأمنية، ووحدة وتماسك شعبها، ومواصلة نهجها الدبلوماسي الفاعل لترسيخ مبادئ العدالة والشرعية الدولية، وتغليب الحوار والدبلوماسية لتسوية النزاعات، والعمل مع شركائها على بناء مستقبل يسوده الأمن والسلام والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة والعالم.

الخليج يختبر الإعلام العربي بين التردد وإثبات الموقف

بقلم:
د. وجدان فهد

يشكّل الخطاب الإعلامي العربي تجاه ما تواجهه دول مجلس التعاون من عدوان إيراني صريح ومباشر، اختباراً حقيقياً لقدرة المنظومة الإعلامية العربية على التوفيق بين متطلبات الأمن القومي واعتبارات التوازن السياسي، في ظل تصاعد حدة الضربات الإيرانية وما رافقها من تداعيات إقليمية معقدة. ويكشف تحليل مضمون التغطيات الصادرة عن وكالات الأنباء الرسمية عن وجود اتجاهين رئيسيين: خطاب خليجي موحّد يتسم بالوضوح والحزم، مقابل خطاب عربي متباين يتراوح بين الإدانة الصريحة والدعوة إلى التهدئة وضبط النفس.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، اتسم الخطاب الإعلامي بدرجة عالية من الاتساق، حيث ركز على تأطير الضربات الإيرانية باعتبارها «انتهاكاً صارخاً للسيادة» وتهديداً مباشراً للأمن الإقليمي، واستند هذا الخطاب إلى مرتكزات قانونية وإنسانية، أبرزها الاحتفاظ بحق الرد وفق القانون الدولي، وحماية المدنيين والمنشآت الحيوية، ما أسهم في بناء سردية إعلامية متماسكة تستهدف كسب التأييد الدولي والإقليمي.

في المقابل، عكست التغطيات الإعلامية في عدد من الدول العربية الأخرى نمطاً أكثر حذراً، حيث جرى توصيف الأحداث في إطار «التصعيد الإقليمي» بدلاً من «الاعتداء المباشر»، مع التركيز على الدعوة إلى الحلول الدبلوماسية، ويعكس هذا التوجه اعتبارات داخلية وإقليمية، من بينها توازنات سياسية معقدة، وارتباطات اقتصادية، وحسابات تتعلق بالاستقرار الداخلي.

هذا التباين في الخطاب الإعلامي العربي لا يعكس فقط اختلافاً في التقدير السياسي، بل يكشف أيضاً عن فجوة بين وحدة الموقف المبدئي المتمثل في رفض انتهاك السيادة، وتعدد أنماط التعبير الإعلامي عنه. ففي حين نجحت وسائل الإعلام الخليجية في توحيد الرسالة وتكثيفها، بقيت الساحة الإعلامية العربية الأوسع عرضة لتعدد السرديات، وهو ما أضعف نسبياً من فاعلية الرسالة العربية الجماعية على المستوى الدولي.

مع ذلك، يمكن القول إن الأداء الإعلامي الخليجي حقق مكسباً مهماً عبر تثبيت سردية قانونية وإنسانية متماسكة للأزمة، غير أن التحدي الاستراتيجي يكمن في توسيع نطاق هذا الخطاب ليشمل بيئات إعلامية عربية مختلفة، بما يضمن تقليص فجوات التفسير والتأويل. ويبرز هنا دور التنسيق الإعلامي العربي المشترك في إنتاج محتوى موحّد متعدد اللغات، قادر على مخاطبة الرأي العام الدولي وتعزيز مشروعية الموقف الخليجي.

في المحصلة، يتحدد مستقبل الخطاب الإعلامي العربي في هذه الأزمة بمدى قدرته على التحول من حالة التباين إلى إطار تكاملي، يوازن بين الخصوصيات الوطنية ومتطلبات الأمن الإقليمي.

ويبقى لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية في هذه الأزمة دوراً محورياً على مستوى إدارة الخطاب عبر تفعيل آليات التنسيق الإعلامي والدبلوماسي تحت مظلتهما، بما يسهم في تقليص فجوة التباين العربي، وتعزيز فاعلية الاستجابة الجماعية في مواجهة التحديات الإقليمية.

إيطاليا تؤكد تضامنها مع دول مجلس التعاون

اجتمع أسامة بن عبدالله العبسي سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية الإيطالية، وناصر صنهات القحطاني سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الإيطالية، نيابة عن المجموعة الخليجية، مع أليساندرا موليا المدير العام للأمم المتحدة وحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، نائب المدير العام للشؤون السياسية والأمن الدولي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالجمهورية الإيطالية الصديقة.

وجرى خلال الاجتماع بحث التطورات الأمنية والإقليمية في المنطقة، وما تتعرض له دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية من اعتداءات إيرانية غاشمة غير مبررة خلال الفترة الماضية. وقد أكد السفير أن الاعتداءات المستمرة السافرة والعشوائية التي تشنها إيران تمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، في ظل الاستهداف المتواصل للمدنيين والبنية التحتية المدنية. وأعرب عن الشكر والتقدير للحكومة الإيطالية على دعمها ورعايتها المشتركة في اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2817 (2026) المتعلق بالاعتداءات الإيرانية الغاشمة وغير المبررة على دول مجلس التعاون والمملكة الأردنية الهاشمية، وصون سيادتها وأمنها واستقرارها. من جانبها، أعربت أليساندرا موليا عن تضامن الجمهورية الإيطالية الكامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه الظروف غير المسبوقة، مشيرة إلى أن أنطونيو تاياني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية أكد بشكل واضح ومستمر دعم إيطاليا لدول المجلس.

المبادرة البرلمانية العربية تدين الاعتداءات الإيرانية السافرة

أعرب الأمين العام للمبادرة البرلمانية العربية جمال بوحسن عن إدانة المبادرة الشديدة بأقسى العبارات للاعتداءات الإيرانية السافرة، والتصعيد العدواني المتواصل، الذي يشكّل تهديدًا مباشرًا وخطيرًا لأمن المنطقة واستقرارها، ويعكس نهجًا ممنهجًا يقوم على إشعال الأزمات وتأجيج الصراعات.

وأكدت المبادرة رفضها القاطع والمطلق لكل أشكال التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية، مستنكرةً بشدة الهجمات العدوانية التي تستهدف هذه الدول، التي تمثل انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وحمّلت المبادرة النظام الإيراني ومليشياته المسلحة المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير، وما يترتب عليه من تداعيات تهدد الأمن الإقليمي وتزعزع استقرار المنطقة، مشددةً على أن هذا السلوك العدواني لن يفضي إلا إلى مزيد من العزلة والتوتر.

تنويه

تود المجموعة إعلامكم بأن **اجتماع الجمعية العامة غير العادية** المنعقد يوم الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٢٦، لم يكتمل فيه النصاب القانوني اللازم للانعقاد، وبالتالي سيتم عقد الاجتماع الثاني يوم **الأربعاء الموافق ١ أبريل ٢٠٢٦** في تمام **الحادية عشر والنصف صباحا** عن طريق وسائل الاتصال الالكترونية.

gfh

مجموعة ترافكو ش.م.ب.
Trafco Group B.S.C.

تذكير

إجتماع الجمعية العامة العادية

إلى المساهمين الكرام،

نود تذكيركم بأن إجتماع الجمعية العامة العادية سيعقد يوم الأحد الموافق 29 مارس 2026، الساعة العاشرة والنصف (10:30) صباحاً، في قاعة (الدانة 3 و4) بفندق الخليج (قاعة المؤتمرات)، ومن خلال وسائل الإتصال الإلكتروني، وذلك لمناقشة وإقرار جدول الأعمال الذي سبق الإعلان عنه.

ويمكنكم الحصول على النسخة المطبوعة من التقرير السنوي لعام 2025 من مكاتب شركة كفين تكنولوجيز (البحرين) هاتف: 17215080 أو من مكاتب مجموعة ترافكو بمنطقة ميناء سلمان هاتف: 17729000 أو تحميل النسخة المصورة من الموقع الإلكتروني للمجموعة: www.trafco.com.

إبراهيم محمد علي زينل
رئيس مجلس الإدارة